

انتخابات رئاسية مبكرة تخطط أحزاب في تونس

عبدالكريم الزبيدي ينافس يوسف الشاهد وغموض حول مرشح النهضة



روزنامة الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها

تونس أمام انتخابات ساخنة وحاسمة

السياسية مؤخرا مثل الأكاديمي المستقل قيس سعيد، ونبيل القروي صاحب شركات إعلانات وقناة تلفزيونية والذي بقي لفترة طويلة رجل الظل في حزب نداء تونس، ويعتبر اليوم المرشح المفضل في استطلاعات الرأي الأخيرة. لكن لا توجد لدى هؤلاء آلة انتخابية قبل 50 يوما من الانتخابات، كما أنه لم يقع الحسم في مصير تعديلات القانون الانتخابي التي تقضي بموجبه مرشحين من خارج الأحزاب مثل القروي من السباق الانتخابي، ما يجعل الغموض يسيطر على المشهد الانتخابي في تونس.

الانتخابية الخاصة بالتشريعية، وهو تشتت يضع الحركة في طريق مفتوح إلى البرلمان. ويعتقد المراقبون أن الإسلاميين المعتدلين في حركة النهضة، الحزب الرئيسي في البرلمان، يسعون إلى نفس السيناريو كما في عام 2014 مع نداء تونس، بالبحث عن تحالفات تتوارى من خلفها للسيطرة على المؤسسات، والتسلل إلى المواقع المتقدمة في الدولة. وبالإضافة إلى وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي الذي كان آخر من طلب السبسي رؤيته في يونيو، ما يجعله بين الخلفاء المحتملين، دخل آخرون الساحة

الوزراء السابق ترشحه، إضافة إلى المنصف المرزوقي رئيس تونس السابق وأخريين. ولم يعلن حزب النهضة الإسلامي حتى الآن عن مرشحه. ولا تزال النهضة، التي فشلت تجربتها الأولى في السلطة منفردة عندما فازت بأول انتخابات بعد الثورة أواخر عام 2011، مترددة في تقديم مرشحها الخاص. ويشير المحللون إلى أن حركة النهضة تفضل أن تكون في موقع صانع الملوك في البرلمان، حيث تسعى إلى الحفاظ على حالة التشتت في المشهد الحزبي، وهو ما عكسته القوائم

الانتخابات الرئاسية وشعبيته في أدنى مستوياتها. وقال حزب تحيا تونس الليبرالي، الأربعاء، إنه سيرشح زعيمه يوسف الشاهد رئيس الوزراء الحالي للانتخابات الرئاسية المبكرة. وتونس سليم العزبي لوكالة الأنباء التونسية الرسمية بأن الحزب سيرشح الشاهد للانتخابات الرئاسية، لافتا إلى أن رئيس الحكومة يرفض الخوض في الموضوع قبل نهاية فترة الحداد على الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. ويتوقع أيضا أن يعلن مهدي جمعة رئيس

انتخابات رئاسية مبكرة في تونس على إثر رحيل الرئيس الباجي قائد السبسي، تترك الأحزاب الحاكمة وتدفع بها إلى إعادة ترتيب أوراقها خاصة مع صعود شخصيات جديدة إلى الساحة السياسية مثل وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي، مع وجود دعوات لافتة إلى ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية، وبات بذلك من بين خلفاء السبسي المحتملين.

تونس - زادت الانتخابات الرئاسية المبكرة في تونس من سخونة المشهد السياسي، ومع تحديد موعد السباق الرئاسي بدت الأحزاب الحاكمة، المطالبة بحسم اسم مرشحها للرئاسة في الأيام القليلة القادمة، في حالة ارتباك مرده الشخصية التي ستختلف حولها في الاستحقاق الرئاسي. وتوفي الأسبوع الماضي الباجي قائد السبسي، وهو أول رئيس منتخب بشكل ديمقراطي وحر في تونس بعد انتفاضة 2011، ووضعت البلاد جدولاً زمنياً لاختيار خلفه في الانتخابات بعد أن أدى محمد الناصر رئيس البرلمان القسم رئيسا مؤقتا للبلاد حتى موعد إجراء انتخابات. وأعلنت الهيئة المكلفة بالانتخابات في تونس في اجتماع مع ممثلي الأحزاب السياسية، الثلاثاء، أن موعد الانتخابات الرئاسية تقدر يوم 15 سبتمبر القادم. ويتعين تقديم طلبات الترشيح بين 9 و أغسطس الجاري.



فاطمة المسدي وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي جدير بالرئاسة ويحظى بإجماع

ومع رحيل السبسي والتسريع في السباق الانتخابي دخل المشهد السياسي في تونس مرحلة جديدة، من شأنه أن يخلط أوراق الأحزاب الحاكمة التي ستسعى لتسج تحالفات جديدة بهدف الحفاظ على نفوذها في الحكم، وهو ما يجعل الصراع على أشده. ورغم حالة الغموض حول مرشحي حزبي النداء والنهضة للرئاسة، بدأ تواتر أسماء الشخصيات المرجحة أن تخوض السباق. وتنتج الأنتظار إلى وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي بعد أن توسعت

العاهل المغربي يطلق اسم عبدالرحمان اليوسفي على دفعة الضباط الجدد

التناوب في عهد الملك الحسن الثاني والملك محمد السادس من العام 1998 إلى غاية 2002.

وأكد حسام هاب، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لـ"العرب"، أن هذه البادرة اعتراف من أعلى سلطة في البلاد بتاريخه النضالي في الحركة الوطنية والمعارضة اليسارية ومكانته كرجل دولة وقائد سياسي فذ ورجل وطني قاد تجربة التناوب التوافقي في فترة حرجة من تاريخ المغرب الراهن بكل تفان.

محمد مامون العلوحي صحافي مغربي

الرباط - تراس العاهل المغربي الملك محمد السادس، الأربعاء، حفل أداء القسم للضباط المتخرجين هذه السنة من مختلف المدارس العسكرية، وفق التقليد المعمول به في احتفالات الذكرى العشرين لتولي العاهل المغربي محمد السادس العرش، والتي توجت بإقامة حفل الولاء في باحة القصر الملكي بتطوان شمال المملكة.

وأطلق الملك محمد السادس اسم الوزير الأول السابق عبدالرحمان اليوسفي على الفوج الجديد من الضباط لهذا العام. وقال الملك، في كلمته أمام الضباط، إن قراره جاء لكون اليوسفي "يتقاسم معنا ومع الملكين الراحلين الحسن الثاني ومحمد الخامس نفس المبادئ الثابتة في حب الوطن، والتشبث بمقدسات الأمة وبالوحدة الترابية للمملكة، والدفاع عن مصالحها العليا". وأضاف الملك أنه "يعتز بما يجمعه باليوسفي شخصيا من روابط قوية ووطيدة وعطف خاص متبادل"، وتابع الملك مخاطبا الضباط الجدد "كونوا رعاكم الله في مستوى ما يجسده هذا الاسم من معاني الاستقامة والالتزام والفتاة على المبادئ الغيرة الوطنية الصادقة بشعاركم الخالد الله الوطن الملك". وتحمل هذه الخطوة دلالات سياسية ورمزية قوية من طرف الملك محمد السادس لرجل الدولة عبدالرحمان اليوسفي، اليساري الذي سبق وأن كان معارضا وزعيما للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ووزيرا أول لحكومة

قيادة الجيش تقطع الطريق على دعاة التهدئة السياسية في الجزائر

رئيس مدني وسيكون بمثابة واجهة مدنية له.

ويرجع مراقبون التوافق على شخصية رئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، الذي يوصف بـ"ابن الأمام"، والذي تتوفر فيه معايير سلطة الأمر الواقع، حيث يبدي تماها مع طرح المؤسسة العسكرية، إلا أن زخم الحراك الشعبي سيبيقي التحدي الأول لأي انتخابات، فالسلطة التي تستعجل تنظيم الاستحقاق لم تجرؤ على الإعلان عن موعد جديد، خوفا من فشله كما فشل موعد الرابع من يوليو الماضي.

وفي قطعه الطريق على دعاة التهدئة أكد قائد صالح بالقول "يجدر بي في هذا المقام الإشارة إلى بعض الأفكار المسمومة التي بثتها العصابة، وتبنتها بعض الأصوات التي تدور في فلكها، والمتمثلة في الدعوة إلى إطلاق سراح الموقوفين الموصوفين زورا وبهتانا بسجناء الرأي، كدابير تهدئة حسب زعمهم، وعليه، وأكد مرة أخرى أن العدالة وحدها من تقرر، طبقا للقانون، بشأن هؤلاء الأشخاص الذين تعودوا على رموز ومؤسسات الدولة وإمانوا الراية الوطنية، ولا يحق لأي أحد كان، أن يتدخل في عملها وصلحياتها ويحاول التأثير على قراراتها".

ويتواصل الارتباك بالمشهد السياسي في الجزائر حيث أقال الرئيس الجزائري المؤقت وزير العدل حافظ الأختام سليمان براهيمي المعين قبل أشهر قليلة، حسبما أفاد بيان لرئاسة الجمهورية الأربعاء. وقال البيان إن بن صالح عين النائب العام لمجلس قضاء الجزائر زغماتي بلقاسم خلفا له. يأتي ذلك في وقت تتسارع فيه الأحداث بالبلاد، بحثا عن سبل لحل الأزمة التي تمر بها الجزائر منذ 22 فبراير الماضي.

الماضي، وصعود سلطة الأمر الواقع بقيادة المؤسسة العسكرية، يظهر تضارب بين توجهات قيادة الجيش والواجهة المدنية بقيادة عبدالقادر بن صالح، ف فيما عبر الأخير عن استعداده لإطلاق إجراءات تهدئة قبل مباشرة الحوار، قطع قائد صالح الطريق على الجميع برفض أي مسعى لإضفاء أجواء من الثقة المبكرة، مما يترشح الوضع في الجزائر إلى المزيد من التعقيد والإنسداد، بعد نسف فرص التمام أطراف الأزمة.

يأتي هذا بالموازاة مع توسع دائرة المقاطعة إلى العديد من الشخصيات المستقلة الوازنة، التي اقترحتها اللجنة المدنية للانضمام إليها، فبعد طالب الإبراهيمي، وأحمد بن بيتور ومولود حشروش، انضم اللواء المتقاعد رشيد بن بلس، إلى لأحة المقاطعين لأسباب أوجزها في غياب الجدية والنوايا الصادقة، وعدم التماهي مع الحراك الشعبي.

وكان كريم يونس قد أعلن عن موافقة الرئيس المؤقت على تلبية ستة مطالب لتهدئة المناخ ومد قنوات الثقة، وقد تم الاتفاق بين اللجنة وبين صالح، على إطلاق سراح كل معتقلي الحراك، واحترام قوى الأمن لطابع المسيرات السلمية، ووقف كل أشكال تعنيف المتظاهرين إلى جانب تخفيف المخطط الأمني الخاص بالمسيرات، وفتح مداخل العاصمة خلال أيام المسيرات، وفتح وسائل الإعلام أمام جميع التيارات، في حين أجل البت في مطلب رحيل الحكومة لوجود عوائق دستورية، واشترط إخضاع الأمر لقراءة قانونية عميقة. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن إلاح قيادة الجيش على الذهاب إلى انتخابات رئاسية في القريب العاجل، يخفي وراءه اختيارا يكون قد وقع على

بالاستقالة الجماعية ومع تجاهل دعوته قدم استقالة شخصية، وأعلن عن ذلك في منشور على صفحته الرسمية على موقع فيسبوك.

وكانت لجنة الحوار والوساطة برئاسة كريم يونس، قد التامت بعد الكلمة التي ألقاها الرجل الأول في المؤسسة العسكرية، خلال إشرافه على حفل تكريم خريجين من مدارس عسكرية بمقر وزارة الدفاع، في العاصمة الجزائر. ولجّح في وقت سابق رئيس اللجنة بالاستقالة الجماعية في ظرف أسبوع إذا لم تتفاعل السلطة مع إجراءات التهدئة المطلوبة، والتي تأتي على رأسها تخدية حكومة نورالدين بدوي، لكن الفريق قائد صالح رفض الشروط المسبقة للجنة. وياتت لجنة الحوار بذلك مخيرة بين التراجع أو الاستمرار في مهمة لا تدخل في قناعاتها السياسية.

ولأول مرة منذ تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، مطلع أبريل



طاهر بليدي صحافي جزائري

الجزائر - قدم الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، استقالته من لجنة الحوار والوساطة، في رد فعل أولي على الرسائل السياسية التي وردت في كلمة جديدة لقائد أركان الجيش الفريق قائد صالح، الأمر الذي يهدد بفشل الحوار السياسي في البلاد قبل بدئته. وبرر لأماس، قراره بضمون خطاب قائد صالح، الذي أعاد الوضع إلى مربع الصفر، بتاكيد على رفض الحوار المشروط وللمطالب التهدئة المرفوعة من طرف أعضاء اللجنة، وهو ما يتناقض مع التلميحات التي أطلقها الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، من أجل مد جسور ثقة بين أطراف الحوار.

وأكد مصدر مطلع لـ"العرب" أن العضو المستقبل طالب أعضاء اللجنة



الأزمة في الجزائر مرشحة للمزيد من التعقيد